

شركة العمار للتنمية الزراعية والإنتاج الحيواني والداجني (ش.م.م)
يسر الشركة أن تعلن للسادة المساهمين أنه قد تم قيد أسهم الشركة بنظام الحفظ المركزي لدى

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي
اعتباراً من ٢٠١٩/٣/٢١

واعتباراً من هذا التاريخ لن يتم التعامل على أسهم الشركة إلا من خلال كشف حساب صادر من أحد أسماء الحفظ **لذا على السادة المساهمين التوجه إلى أحد أسماء الحفظ المتعلمين لإيداع أسهمهم عن طريقها.**

■ بنسبة 206% في عامين

التمويل متناهي الصغر.. نمو سريع وإقبال متزايد وحزمة من التحديات

«نمو أكبر من المتوقع.. وإقبال متزايد.. تختصر هذه الجملة وضع قطاع التمويل متناهي الصغر محلياً، والذي نجح في تحقيق طفرة نمو نسبتها 206% العامين الماضيين، وسط تحديات لمزيد من التوسع مستقبلاً، مع دخول متوقع للاعبين جدد. ورغم هذه المؤشرات القوية يواجه القطاع في المقابل حزمة من التحديات، أبرزها زيادة العروض في الخدمة بشكل تقليدي دون ابتكار في ظل غياب رؤية واضحة لرقمنة النشاط، وتراجع كفاءة الموظفين العاملين بشركات القطاع، وممارسات لا أخلاقية يرتكبها عدد من الكيانات ضد آخرين بالسوق. كانت هذه رؤية رؤساء شركات خاصة، ومسؤولين حكوميين للقطاع، خلال الجلسة الأخيرة لمؤتمر Portfolio Egypt الرابع، والذي نظمته شركة المال GFM، أمس الثلاثاء، تحت عنوان «فرص توظيفها المخاطر».

شركة جلوبال تشارنج للإستيراد والتصدير
يسر الشركة أن تعلن للسادة المساهمين أنه قد تم قيد أسهم الشركة بنظام الحفظ المركزي لدى

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي
اعتباراً من ٢٠١٩/٣/٢٦

واعتباراً من هذا التاريخ لن يتم التعامل على أسهم الشركة إلا من خلال كشف حساب صادر من أحد أسماء الحفظ **لذا على السادة المساهمين التوجه إلى أحد أسماء الحفظ المتعلمين لإيداع أسهمهم عن طريقها.**

مصر للتعويل متناهي الصغر، حول خطة عمل الشركة خلال 2019. وبداية قام حسان هيبه باللقاء كلمة تعريفية لشركته، موضحاً أنها أسست كاستثمار مشترك بين فيثاس جروب الأمريكية التي لها أنشطة في التمويل متناهي الصغر على مستوى العالم، وشركة إبتكار العاملة في الخدمات المالية غير المصرفية، ولكل منهما 50% من الشركة. وأوضح أن فيثاس جروب لها فروع في دول عديدة على مستوى العالم، مثل لبنان والأردن والمغرب ومصر، ورومانيا وصربيا واليونان والهند، وتأسست فيثاس مصر في نوفمبر 2017 برأسمال 200 مليون جنيه، وحصلت على الرخصة المؤقتة من الهيئة العامة للرقابة المالية في فبراير 2018، وحصلت أيضاً على الرخصة النهائية مؤخرًا. وأكد أن الشركة الأم كانت قد أبدت رغبتها باخترق السوق المحلية منذ فترة بعيدة، لكن هناك بعض الظروف المتعلقة بالوضع العام حالت دون ذلك، ولكن عقب تنظيم السوق بدعم من الهيئة العامة للرقابة المالية، والذي أسهم بشكل كبير في تنظيم السوق وتشجيع الإقبال عليه، إلى جانب تحسين المؤشرات الإحصائية بشكل عام. ولفت إلى أن شركته استغادت وبشكل كبير من خبرة الشركة الأم الأمريكية، وخبرتها الكبيرة في ذلك النشاط، موضحاً أن كل تلك العوامل طابح خاص بها.

ترتيب المال	الاسم
١	ماهر أبو الفضل
٢	مروة عبد النبي
٣	أحمد عاشور
٤	جهاد سالم
٥	الشاذلي جعفة
٦	شريف عمر
٧	أحمد علف
٨	دعاء محمود
٩	أسماء السيد
١٠	منى عبد البارى
١١	عصام عميرة
١٢	تصوير
١٣	محمد عبده
١٤	وليد عبدالخالق
١٥	أحمد رشدي

جديدة، كون الفجوة كبيرة بين

■ عمرو أبو عش: رقمنة القطاع ثورة عالمية بلا رؤية محلية

■ نيفين بدر الدين: 1% فقط نسبة تعثر خلال 4 سنوات



■ حسان هيبه: ارتفاع أسعار الفائدة أبرز تحديات القطاع

■ 7 مليارات جنيه تمويلات من «جهاز المشروعات» لـ «متناهي الصغر» خلال 3 سنوات

الهيئة بنهاية 2014 أول تشريع لتنظيم عملائه، كما ستقوم الهيئة، في وإجابة عن سؤال من «العالم» حول

أدار الجلسة حازم شريف، رئيس تحرير جريدة المال، ورئيس مجلس إدارة شركة المال جى تى إم، وحضرها الدكتور أحمد حسين نائب رئيس الإدارة المركزية للتمويل متناهي الصغر بالهيئة العامة للرقابة المالية، وحسان هيبه العضو المنتدب لشركة فيثاس- مصر للتمويل متناهي الصغر، ونيفين بدر الدين، رئيس القطاع المركزي للمشروعات متناهي الصغر لجهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعمرو أبو عش رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي لشركة تنمية للتمويل متناهي الصغر. في بداية الجلسة، ورداً على سؤال له «العالم» التي عمرو أبو عش الظهور على سوق التمويل متناهي الصغر، تحدث فيثاس إلى الأربعة القائمة للقطاع، والتي سجلت ما يتراوح بين 11 و12 مليار جنيه العام الماضي، إلا أنه حذر في الوقت نفسه مما سعاد حركة تصحيحية، شهدها القطاع مؤخرًا. وتابع أبو عش، «هناك بعض المؤشرات تشدني نحو الحذر، أبرزها حصول شركات جديدة على رخصة ممارسة النشاط، وما ينتج عنه ذلك من تشييد فروع جديدة، وزيادة كبيرة بعدد الموظفين الذين يفتقدون للمهارة والخبرة، ويحتاجون للتدريب». ونقل الشركات لبعضها في تقديم الخدمة، على نطاق الجغرافيا، ومنح نفس العميل للمدين لشركة أخرى تمويل، ما يتسبب في حالات من التفرغ، وليس في مصالح الشركات النشطة بالنسبة، مجددًا، في رد

ضوابط للعاملين بشركات التمويل

وتعقد الشركات ليمتها في تقديم الخدمة، على النشاط الجغرافي، ومنع نفس العمل الممنون لشركة أخرى تمويلًا، ما ينسب في حالات من التشر، وليس في صالح الشركات النشطة بالسوق وجود تفرع في رد تمويلاتها للملاءة.

وتقول أبو عشي إن تنمية حثقت محفظة قروض 2.8 مليار جنيه في 2018، ونمت تمويلات قيمتها 4.5 مليار جنيه، وارتفع عدد قرونها إلى 290، وعدد موظفيها 4000، لكن ذلك لا ينعى أن التراجع أمر سهل في القطاع.

وحول رفعة القطاع وإمساخ عملاء التمويل متناهي الصغر في منظومة التعامل الإلكتروني، في ظل تحول الدولة للاقتصاد غير التقليدي، وصفا أبو عشي الأمر بأنه ثورة تحدث على مستوى العالم مستوحج حدوثها، وتوافق الشركات معها، إلا أنه ليس هناك رؤية واضحة لعملية التحول هذه محليًا، مؤكدًا حدوثها مستقبلاً، وفي هذه الحالة سيخرب من لا يستطيع التوافق مع التحول التكنولوجي من فرصة الحصول على التمويل.

ورداً على سؤال لـ«العالم» حول إمكانية خسارة ضريبة من العملاء في حال تحول القطاع التامًا للإلكتروني، قال أبو عشي إنه في حال صدور قانون بالتحوّل الرقمي سيكون ذلك حافزًا لتبني هذه الخطوة.

وتطرق أبو عشي في حديثه إلى عدد من المشكلات التي يعاني منها القطاع، أبرزها إشكالية العاملين غير المؤهلين، فضلًا إلى أن الرقابة العالية، أصدرت، العام الماضي،

7 مليارات جنيه تمويلات من «جهاز المشروعات» لم متاهي الصغر خلال 3 سنوات

ضوابط للمعاملين بشركات التمويل متناهي الصغر، إلا أنها تتمتع السوق للمساعدة.

وتابع: منذ صدور القانون حصلت 917 جمعية أهلية في مصر على رخصة مزاولة التمويل متناهي الصغر، من إجمالي 145 ألف جمعية أهلية بمصر.

وكشف حسين عن تحقيق القطاع نموًا كبيرًا نسبتة 6006% منذ إعلان الرقابة العالية أول بيانات حول النشاط في 2016، بحجم محفظة 3.6 مليار جنيه، وحتى نهاية 2018 بحفظة 11 مليار جنيه، عدد فروع 2000، بجانب خريطة جغرافية توضح مواقع منافذ التمويل.

وحول ضعف كفاءة العاملين بالمجال قال أبو حسين إن الهيئة أصدرت ضوابط للترج الوظيفي للمعاملين بشركات التمويل متناهي الصغر، وقامت بإجراء تعديلات عليها مؤخرًا عبر التوسع في الوظائف، وبناء على ذلك تقوم الشركات حاليًا بإعادة توظيف أعضائها.

وهيما يتعلق بالطلبات التي درستها الهيئة حاليًا، وتقريبا أي شكوى بخصوص الممارسات الخاطئة، كان سؤال حازم شريف، مدير الجلسة، لحسين.

وأشار إلى أنه تم إصدار دليل عملي لحماية المعاملين الأسواق المالية غير المصرفية، والذي يشمل التمويل متناهي الصغر بشكل مُبسَّط لشرعية

عملاته، كما ستقوم الهيئة، في الفترة المقبلة، بعمل دراسات نوعية، في المجالات والمصحح اليومية، وإن الهيئة تتلقى عددًا محدودًا من الشكاوى شهريًا.

وانتقل مدير الجلسة بالحديث إلى تحقيق بدر الدين، سؤال حول وضع الأعداد، وطبيعة العمل وكيفية التمويلات للملاءة.

وأكدت نهيان أن الجهاز يوفر التمويلات من خلال الإقراض المباشر، والشركات الههية بتلك الشريحة، والجمعيات الأهلية والبنوك، موضحة أن الجهاز يتعامل مع أكثر من 1 بنوك، أبرزها الأهلي، وجار التفاوض لإضافة بنوك أخرى، بدعم وجود محفظة عملاء تمويل متناهي الصغر لدى القطاع المصرفي قيمتها 400 ألف مليار.

وأوضحت أن الجهاز منح حوالي 14 مليار جنيه في التمويل متناهي الصغر منذ بداية نشأته عام 1992 وحتى نهاية العام الماضي، فيما بلغت حوالي 7 مليارات جنيه خلال الـ3 سنوات الماضية.

وعلى صعيد العام المتخصص، أوضحت أن النشاط شهد نموًا ملحوظًا بدعم مجموعة من العوامل، والجمعيات الأهلية.

وأوضح أيضًا أن وجود «al score» وفر عنصر الشفافية للمعاملين عن العملاء وهو ما أسهم بشكل كبير في الحد من المخاطر، موضحة أن السوق جاهزة لاستقبال كينيات

وأجابه من سؤال من «العالم» حول أبرز المخاوف التي تتركز الجهاز، وسجح التشر، أكدت بدر الدين استقرار الأوضاع بشكل كبير، ووجود تطور كبير الفترة الماضية، تزامنًا مع استحداث القوانين المتعلقة بالنشاط، وظهور البيانات المتاحة من الشركات العاملة ومن حجم النشاط كل.

وأوضحت أن القانون رقم 141 الصادر عام 2014، أسهم بشكل كبير في تنظيم الصناعة، وأتاحه عنصر الشفافية والرقابة أيضًا، موضحة أن كل تلك العوامل أسهمت في نمو الصناعة ودعمها للأمام.

وعلى صعيد نسب التشر لفت إلى أنه منذ عام 2014 وحتى الوقت الراهن فإن النسب لم تتخطَ الـ3%، وهو ما أكد بها بشكل واضح.

وأوضحت أن الجهاز منح حوالي 13 نوفمبر نشر بالجريدة الرسمية بالمعدد 46 قرار رئيس الجمهورية بالقانون 141 لسنة 2014 لتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وسداد الهيئة صياغة القرارات التنفيذية والخطط المتعلقة بالتمويل والتشغيل وتحديد متطلبات الخرج من الشركات والجمعيات الأهلية.

وأوضح أيضًا أن وجود «al score» وفر عنصر الشفافية للمعاملين عن العملاء وهو ما أسهم بشكل كبير في الحد من المخاطر، موضحة أن السوق جاهزة لاستقبال كينيات

ويتم تمويل من قبل الأمريكية، وخبرتها الكبيرة في ذلك النشاط، موضحًا أن كل تلك العوامل مجتمعة ساعدت شركته على تبنى طابع خاص بها.

وتابع قائلا: «إن شركته ليس هدفها المنافسة، حيث إن لها ما يميزها، حيث تبتني طريقة والتعامل مختلفًا، وفكرًا خاصًا، سيكون مكملاً للميل المتبع من الشركات الأخرى.

ثم وجه له حازم الشريف سؤالاً آخر، وهو ما أبرز التحديات التي تواجه قطاع التمويل متناهي الصغر خلال التفرقات المقبلة؟

ليشير بشكل أولي للتحدي الأدنى والأقصى للتمويلات التي تمتعها شركة، موضحًا أنها تبدأ من 10 آلاف حتى 50 ألفًا، فيما ستكشف القدرات المقبلة لاستقطاب شرائح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن الجهاز سيعمل خلال العام الحالي على معالجة المشاكل المتعلقة بالتمويل، وتوسيع نطاق التمويل، وإضافة خدمات جديدة، وأيضًا توفير المعلومات الدقيقة للعميل ليس أمرًا سهلًا.

وأشار إلى أن التحدي الأكبر مرتبط بمدى قدرة المعاملين على استخدام التطبيقات الحديثة، وتوضيح كيفية التعامل معها، وأيضًا كيفية التعامل مع التكنولوجيا المتأخر.

وأخيرًا أكد أن هناك عملاً آخر يتعلق بتسليم القائل، مطالبًا بإعادة النظر فيها، كونها المرافق الأساسية أمام صناعة التمويل متناهي الصغر.

الرقابة المالية: نشرات توعوية بالجراند الفترة المقبلة



جانب من الحضور الكثيف للمؤتمر

مخاوف من ممارسات غير أخلاقية وكواد غير مؤهلة

الرقابة المالية: نشرات توعوية بالجراند الفترة المقبلة

مخاوف من ممارسات غير أخلاقية وكواد غير مؤهلة